سِيَاسَةُ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ مَكَانِيًّا

أ.د. صفاء جاسم محمد الدليمي
كلية الآداب /جامعة القادسية

المقدمة :

تختلف البنية المكانية وإمكانياتها التنموية والاقتصادية في العراق من محافظة لأخرى، اذ يساعد تحليل البنية المكانية على وفق أساليب عملية تتضمن تحديد اولويات التنمية في المكان ورسم سياسات للتنمية والاعمار لتحقيق رؤى لتحفيز الفعاليات والانشطة وفق الميزة المكانية لتأمين مبدأ العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات للسكان في المكان ،تمتلك محافظات العراق عددا من الثروات الطبيعية والبشرية، مايتطلب رسم سياسات تنموية لها لاعمارها وتطويرها تتناسب مع قدراتها التي تمتلكها من ثروات، وان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب وانما بكافة المجالات الاجتماعية والبيئية والعمرانية ويستلزم ضرورة العمل للحفاظ على الموارد الطبيعية وادارتها لخدمة التنمية ، ان أية محاولة لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من الفقر يجب ان يراعي فيها توفير البيئة الطبيعية الملائمة ، اذ ان الفقراء هم الاكثر اعتماداً على البيئة الطبيعية من اجل تلبية احتياجاتهم اليومية من غذاء ومأوى وصحة ورزق ، اذ لايزال ربع سكان العراق يعيشون في ظروف حرمان وفقر وتفاوت واسع في مستويات الدخول وتباين واضح في مستويات الحرمان بين الأقاليم والمحافظات ، إذ حوالي ٦،٩ مليون من العراقيين يقعون تحت مستوى خط الفقر وان مستويات التنمية متفاوتة بين المحافظات فهناك محافظات اقل تطوراً وأخرى متوسطة وثالثة متطورة ، ففي بلد مثل العراق يمتلك عددا من الثروات الطبيعية والبشرية والحضارية يمكن ان تسهم في دفع مسيرة التنمية الى الأمام من خلال رسم سياسات للتنمية المكانية والاعمار تتناسب مع قدرات البلد التي يمتلكها من اجل التوزيع المناسب لهذه الثروات للمساهمة في التنمية المستدامة والأعمار.

تكمن مشكلة البحث : بوجود تفاوت واسع بين مستويات الدخول وارتفاع مستوى خط الفقر مع تباين واضح في مستويات الحرمان بين الأقاليم والمحافظات .

أما هدف البحث : هو تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية باعتماد المفاهيم المعاصرة للتنمية المكانية المستدامة للمحافظات والأقاليم .

أما منهجية البحث: اعتمد البحث التحليل والاستقراء لسياسات التنمية وفق الإمكانات التنموية للمحافظات وميزتها النسبية مع إشارة خاصة لمحافظة القادسية.

الخلاصة

تناول البحث تحليل البنية المكانية وميزتها النسبية، واظهر صورة واضحة لعملية التنمية في محافظات العراق ومنها محافظة القادسية ، إذ إن تركز الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية تترك أثاراً في البنية المكانية، كما يسهم مبدأي التخصص والكفاءة الاقتصادية المكانية في تحديد وإقرار النشاطات والفعاليات، و تأمين مبدأ العدالة الاجتماعية في أنماء المكان من خلال تساوي فرص الناس في الحصول على الخدمات الاساسية وخدمات البنى التحتية وفرص العمل في أي منطقة أو مدينة أو قرية بالمحافظة.

فقد اظهرت نتائج التحليل لمؤشرات البنية المكانية للمحافظات وجود امكانات صناعية وزراعية كبيرة في البلاد مايتطلب ايجاد لها سياسات للتنمية المكانية تؤخذ في الاعتبار اهمية البلاد الزراعية والسعي الى الاستثمار في المشاريع الصناعية والى اعمار المشاريع القائمة .

اذ استحوذت محافظة بغداد على اعلى درجات التنمية القطاعية الإنتاجية الصناعية والزراعية في حين أتت بقية المحافظات ضمن سلم أوليات التنمية . وفي تحليل للبنية المكانية في محافظة القادسية اظهر البحث التوجهات الجديدة لنشر مبادئ اللامركزية في محافظات العراق لنشر التنمية بشكل متوازن في البلاد يمكن ان تنعكس ايجابيتها على تنمية وأعمار المحافظات وتطورها العمراني ومنها محافظة القادسية من خلال مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . اذ تمتاز محافظة القادسية بميز نسبية بوجود ترسبات الرمال والأطيان الصناعية مع احتياطي كبير من النفط غير المستثمر والمنتج ، كما تشكل الأراضي الزراعية فيها مساحة ١٤٢٠٠٠٠ دونم من إجمالي مساحة المحافظة البالغة ٣٢٦٨٢٠٠ دونم ،و تمتلك المحافظة إمكانيات مهمة للتنمية والأعمار في محاورها التنموية ، مع وجود أكثر من ٣٢٠ موقع اثري وتاريخي فضلاً عن العديد من المراقد الدينية ، وعليه من الضروري تنفيذ مشاريع التنمية والأعمار وفقاً للميزة النسبية للمحافظات ، وتعزيز دور مشاركة المجتمعات المحلية عبر تمثيلها المجالس المنتخبة من اجل رسم رؤيا اقتصادية واجتماعية وعمرانية وفق متطلبات وظروف كل محافظة من محافظات العراق .

تعددت تعريفات التنمية المستدامة فثم مايزيد على ستين تعريفاً لهذا النوع من التنمية .[١] إذ ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ وعرفت التنمية المستدامة "إنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" ، وعرف قاموس ويبستر Webster التنمية على "إنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تمسح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً ".[٢] وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان وتفي باحتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل .[٣] تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان ، واحترام البيئة الطبيعية ، وتحقيق استغلال أمثل للموارد ، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع ، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة ، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيِّم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى ، كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات مما يدل على سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة أم إنها لازالت متباطئة كما في معظم دول العالم ومنها العراق .

تتمثل سياسة التنمية المكانية والإقليمية في جوهرها في تحديد المراكز والتجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى البعيد من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الأقاليم المراد تطويرها .[٤] وأن سياسة التنمية الحضرية والإقليمية هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان فضلاً عن معالجة السلبيات التي قد تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة ، فقد بدأ أسلوب التخطيط للتنمية في العراق في بداية سبعينيات القرن الماضي منذ عام ١٩٧٢ بعد أن أخذت دائرة التخطيط الإقليمي على عاتقها مهام تخطيط التنمية المكانية وأنجزت العديد من الدراسات ومن خطط التنمية للمحافظات للسنوات من ١٩٧٠ ولغاية ٢٠١٤.

الفقر ومؤشرات الفقر

الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية معروفة عالمياً وموجودة في جميع المجتمعات البشرية ، متفاوتة في طبيعتها وحجمها ، والفئات الاجتماعية المتضررة منها ، لها امتداداً تاريخياً لازم المجتمعات البشرية القديمة والحديثة .[٥] حيث ورد الفقر والغنى في أدبياتها ودياناتها . والجوع أقوى العوامل في السياسة هو الذي اشعل نار الثورة الفرنسية حين سارت النسوة من أحياء باريس الفقيرة نحو دار البرلمان تطالب بالخبز فولى السياسيون الأدبار ثم انضم الرجال الى النسوة وسار الجميع نحو الباستيل فسقط وكان الجوع وراء الحركة الثورية التي قامت في القرن التاسع عشر في انكلترا في السنوات العجاف عندما قام الفقراء يصيحون الخبز أو الدماء .[٦] نعم انه ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان فأنه بغير الخبز لايحيا الإنسان ، وبأن من يتحكم بالخبز قادر على التحكم في فكرة ، وتعطيل عقله ، وإلغاء قدرته . [٧] الجوع هو أي نقص أي عنصر او عدد من عناصر التغذية الأربعة الضرورية لحفظ الصحة قد يسبب الموت المبكر ، وما أكده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بأن الفقر لايعني مجرد نقص الدخل وإنما هو قصور القدرة الإنسانية ، وما حدده البنك الدولي بأن الفقر عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المعيشة ، من خلال ذلك يتضح المفهوم العلمي الحديث للفقر بأنه عبارة عن فقر بشري يتجاوز مستوى الدخل ليشمل أبعاد متعددة ترتبط ارتباطاً بالغاً بالجانب الإنساني للبشر والذي يتجاوز المفهوم الضيق للفقر المرتبط بحصة الفرد من الطعام .[٨] فقد عرفت الأمم المتحدة الجوع بأنه الحرمان من بعض حاجات الحياة الأساسية مثل الغذاء والمأوى والملبس والتعليم والصحة والأمن .[٩] في العراق شكل موضوع الفقر احد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية خلال العقود الأربعة الأخيرة التي باتت تضرب في عمق البنى المؤسساتية وتهدد النسيج الاجتماعي ، وبسبب طبيعة الأوضاع والسياسات المتغيرات التي يشهدها المجتمع العراقي بات لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي ودخوله الحرب مع إيران في ثمانينات القرن الماضي وتفاقم الوضع بشكل خطير بعد حرب الخليج الثانية ، وفرض الحصار الدولي عليه . ففي عام ١٩٩٠ بعد غزو الكويت ازداد الوضع سوءاً بسبب الأزمات التي رافقت تغيير الأوضاع السياسية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وماصا حبها من مظاهر العنف والإرهاب وتدمير البنى المؤسساتية ، هذه الأزمات تركت آثاراً بنيوية على مجمل الأوضاع من بطالة وفقرو لعل أبرزها تفاقم مستويات الفقر إذ لايزال ربع سكان العراق يعيشون في ظروف حرمان وفقر نتيجة للازمات وفقدان الأمن والاستقرار ، كما بينته العديد من الدراسات والمسوحات لواقع المجتمع العراقي ، ان جميع المعطيات تظهر أن اللامساواة والفقر تبقى من بين أهم التحديات التنموية التي تحاول الحكومة العراقية مواجهتها بكل الوسائل من خلال خطط التنمية الخمسية القادمة .

دليل الحرمان البشري

الدليل يعد محاولة للجمع في دليل مركب واحد بين مختلف أبعاد الحرمان في حياة الإنسان لوضع مقياس إجمالي لشيوع الفقر في مجتمع ما . أن مفهوم الفقر البشري هو أوسع كثيراً من المقياس ، إذ يكون من الصعوبة أو الاستحالة التعبير عن جميع أبعاد الفقر في مؤشر مركب وحيد قابل للقياس الكمي لان مفهوم الفقر يختلف من دولة لأخرى ، لكن بشكل عام يحدث الفقر عندما لايصل فرداً أو أكثر في مجتمع معين إلى مستوى الرفاه الاقتصادي Level of Economic wellbeing أو عدوا في مجتمعاتهم من المستويات الدنيا .

مازال الفقر يمثل بخط يسمى خط الفقر Poverty line الذي يحدد الدخل ومستوى الانفاق اللازم لشراء السلع الضرورية من الغذاء والكساء والمسكن والكهرباء والتعليم والصحة ، أي ان خط الفقر يساوي إجمالي تكلفة سلة المواد الغذائية مضافاً اليه تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لسد الاحتياجات الاستهلاكية ، أو كما حدده البنك الدولي واعتبر خط الفقر هو حصول الفرد على دولار واحد يومياً أو مايعادل ذلك .[١٠] وتقاس درجة الفقر بالصيغة الآتية :

$$H = \frac{G}{N} X\ 100$$

حيث أن H= هو مؤشر قياس درجة الفقر .
G = عدد السكان الفقراء
N = حجم السكان

الدول النامية لديها خط الفقر محدد بدخل الفرد اليومي الذي من خلاله يستهلك او يحصل على متطلبات حياته اليومية ، لقد أصدرت وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع البنك المركزي العراقي التي اقرها مجلس الوزراء في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩ ان ٢٢،٩ % من السكان أي حوالي ٦،٩ مليون نسمة من العراقيين يقعون تحت خط الفقر . وأن العراق يحتاج الى ٦،٨ مليار دولار لتقليص مستوى الفقر ، كما بينت منظمة اليونسيف التابعة للامم المتحدة ان اكثر من مليون طفل في العراق تحت خط الفقر وان ١،٥٠٠،٠٠٠ طفل يعانون نقص التغذية وان ٧٥٠ ألف طفل غير مسجلين بالمدارس ، كما بلغت نسبة البطالة بين فئة الشباب ٢٥% .[١١]

إذ تتباين نسبة الفقر وفجوته بين المحافظات وان مستوى خط الفقر حددته إستراتيجية التخفيف من الفقر ب ٧٧ ألف دينار / فرد / الشهر ، شكل (١) أما النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني هي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أي النقطة التي يكون فيها الناس فقراء دون مستواها ، تختلف التقديرات الوطنية بين البلدان وتستند إلى التقديرات المستمدة من مسوحات الأسر العراقية . إذ بلغت النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني ٢٢،٩% عام ٢٠٠٧ بلغت النسبة منها في الحضر ١٦،١% وفي الريف ٣٩،٣% .

نسبة السكان دون خط الفقر العالمي (دولار واحد أو دولارين)

تشير إلى نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم أي مايعادل ١،٠٨ دولار عام ١٩٩٣ بالأسعار الدولية الحالية حسب تعادل القوة الشرائية أو يقل دخلهم عن الدولارين في اليوم أي مايعادل ٢،١٥ دولار عام ١٩٩٣ بالأسعار الدولية معدلة حسب تعادل القوة الشرائية حسب تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ .

إذ بلغت نسبة الفقر المطلق عام ٢٠٠٧ ٣٩,٩٥ % علماً أن خط الفقر يساوي ٩١٤١٧ دينار في الشهر جدول (١) يوضح الفقر المدقع والمطلق في العراق للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ .

جدول (١) الفقر المدقع والمطلق في العراق بعد حسم قيمة البطاقة التموينية للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ دينار / الشهر بالأسعار الجارية .

السنة	قيمة سلة المواد الغذائية خط الفقر المدقع	كلفة السلة غير الغذائية	خط الفقر المطلق قبل حسم قيمة البطاقة التموينية	خط الفقر المدقع بعد حسم قيمة البطاقة التموينية	خط الفقر المطلق بعد حسم قيمة البطاقة التموينية
٢٠٠٤	٣٠٧٥٠	٢٤٥٣١	٥٥٢٨١	٢٤٠٠٠	٤٨٥٣١
٢٠٠٥	٣٦٧٥٠	٢٩٣١٨	٦٦٠٦٨	٢٨٧٥٠	٥٨٠٦٨
٢٠٠٦	٣٩١٥٠	٥٩٧٢٦	٩٥٨٧٦	٣٠٩٠٠	٨٧٦٢٦
٢٠٠٧	٤٠٨٠٠	٥٩١١٧	٩٩٩١٧	٣٢٣٠٠	٩١٤١٧

المصدر / ١- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المسح الاقتصادي والاجتماعي ، ٢٠٠٨

٢- الحسيني ، أ.د. أحمد خليل الفقر والدولة ، ص٢٧٦ .

ففي الوقت الذي يسكن ٣٠% من السكان في الريف و ٧٠% في الحضر فأن نصف عدد الفقراء في العراق يتركزون في الريف وأن ١٣% منهم يتركز في محافظة بغداد وحدها وحوالي ١١% في محافظة البصرة وعلى مستوى الريف ترتفع نسبة الفقر في محافظات المثنى ٧٥% وبابل ٦١% وواسط ٦٠% شكل (٢) مما يكشف أوضاع الريف التي تعد بيئة مولدة للفقر والى ارتفاع نسبة الخصوبة أيضا إذ يصل النمو السكاني في الريف إلى ٣،٥ % سنوياً مقارنة ب ٢،٧% في الحضر .

تباين الفقر بين محافظات القطر

تتباين نسبة الفقر وفجوته بين محافظات القطر ، ففي حين يعد أكثر من ٤٠% من سكان بعض المحافظات فقراء على سبيل المثال المثنى ٤٩% وبابل ٤١% وصلاح الدين ٤٠% فأن نسبة الفقراء في محافظات أخرى تقل عن ١٠% كما في محافظات أقليم كردستان وأن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقراء تزاد فيها فجوة الفقر أيضاً . من جهة أخرى هنالك علاقة بين الفقر والعمالة الناقصة إذ أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام ٢٠٠٨ من قبل وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدل العمالة الناقصة بسبب فئة ساعات العمل للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر إذ بلغ ٢٣% للذكور و٥٣ % للإناث كما بلغت النسبة في الحضر ٢١% وفي الريف ٤٣ % .

البنية المكانية والتفاوت في التنمية ومستويات الحرمان :

نتيجة للسياسات التنموية المكانية خلال العقود الاربعة الماضية وميلها بشكل واضح الى تركز ثمار التنمية في محافظات محددة ، حصل هناك تفاوت واضح في مستويات التنمية بين محافظات العراق المختلفة من جهة وبين ريفه وحضره من جهة أخرى ، فعلى مستوى المحافظات تؤكد الدراسات المتخصصة في هذا المجال الى تمييز ثلاثة مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين محافظات العراق وهي :

أ- وفقاً لنتائج دراسة أعدت عام ١٩٨٩ من قبل وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي تطور محافظات العراق .

أولاً - مجموعة المحافظات الأقل تطوراً شملت ٨ محافظات هي ذي قار بالمرتبة ١٨ وواسط ١٧ والسليمانية ١٦و دهوك ١٥ والقادسية ١٤و ديالى ١٣و ميسان ١٢

ثانياً - مجموعة المحافظات المتوسطة التطور وهي النجف ١١ واربيل ١٠ و كركوك ٩ والمثنى ٨و بابل ٧ كربلاء ٦

ثالثاً – مجموعة المحافظات المتطورة وهي نينوى ٥ والأنبار ٤ وصلاح الدين ٣ والبصرة ٢ وأخيراً محافظة بغداد بالمرتبة الأولى .

ب- ووفقاً لنتائج الدراسة التي أعدت عام ٢٠٠٩ من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة التخطيط الإقليمي وشؤون البيئة كان مستوى التطور الآتي :

أولاً- مجموعة المحافظات الأقل تطوراً وتمثلت في محافظات القادسية ، ميسان ، الأنبار ، المثنى ، ذي قار ، ديالى .

ثانياً - مجموعة المحافظات المتوسطة التطور وهي محافظات النجف ، كركوك ، نينوى ، صلاح الدين ، واسط ، كربلاء .

ثالثاً – مجموعة المحافظات المتطورة وهي البصرة ، وبغداد بالمرتبة الأولى .

مؤشرات الحرمان ومستوى المعيشة :

على صعيد مستوى الحرمان المكاني والمعيشة يشير الجدول (٢) الذي أعتمد من قبل التقرير الوطني لحال التنمية البشرية .[١٢] يشير إلى نسب الحرمان المكاني في المحافظات ولميادين التعليم والصحة والبنى التحتية والسكن والوضع الاقتصادي ، وبالتالي دليل الحاجات الأساسية غير المشبعة . ففي محافظة المثنى كان هناك حرمان كبير على مستوى المحافظة جعلها تحتل المرتبة الأخيرة بين محافظات العراق على صعيد ترتيب المحافظات حسب نسب الأسر المحرومة ، أتضح من خلال تحليل الجدول(٢) المشار إليه أن نسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميادين السبعة تراوحت بين نسبة ٨٧،٩% بمحافظة ميسان في ميدان البنى التحتية مما يعكس تردي واقع هذا القطاع ، وفي ميدان المسكن بنسبة ٤٦،٥% في محافظة القادسية وفي دليل الوضع الاقتصادي كانت نسبة الحرمان ٤٨،٥ % في محافظة نينوى وفي الدليل العام لمستوى المعيشة كانت نسبة الحرمان ٥٦،٦% في محافظة ميسان .[١٣] احتلت المرتبة (١٨) من محافظات القطر في حين احتلت القادسية المرتبة (١٦) بنسبة ٤٤،٤% ، وفي الريف تبدو الصورة أكثر وضوحاً في ارتفاع مستويات الحرمان وانخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالمناطق الحضرية والمدن الكبرى ، حيث تجاوزت في الريف ثلاثة أمثال مستوياتها في المدن في ميادين المسكن والصحة والتعليم ، وذلك لان مستوى المعيشة في العراق يرتبط إلى حد كبير مع درجة التحضر وعليه فأن مايعانيه الريف والقرى أكبر منه في المدن ، إذ نجد أن أعلى الأرقام القياسية في التنمية القطاعية الإنتاجية (الصناعية الزراعية) لمحافظات العراق حازت بغداد على المرتبة الأولى في حين حصلت المثنى على المرتبة الأخيرة أما على مستوى التنمية لخدمات البنى التحتية في المحافظات فنجد أن محافظة اربيل هي الأولى وكانت المحافظات الأخرى بشكل عام مستوى الخدمات فيها متدني إلا إن محافظات مثل القادسية والمثنى وبابل وواسط كانت هي الأقل مقارنة مع غيرها من المحافظات ، وبذلك ينبغي ان تكون لها الأولوية في التنمية لخدمات البنى التحتية ضمن سياسات التنمية والأعمار في العراق ، هذا مانلاحظه من مؤشرات سياسة نشر الاستثمارات مكانياً اذ يوضح الشكل (٣و٤) التوزيع المكاني لحصة الفرد الواحد من استثمارات خطط التنمية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٩٥ وخطط ٢٠٠٥-٢٠٠٩ .

جدول (٢) نسب الحرمان من الحاجات الأساسية حسب الميدان في العراق

	الوضع الاقتصادي	الحماية والأمان الاجتماعي	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	الدليل العام لمستوى المعيشة	الدليل العام لمستوى المعيشة (1 / للمحافظة الاقل حرماناً و ١٨ / للمحافظة الاكثر حرماناً
نينوى	48.5	29.1	30.8	28.2	55.3	23.1	34.2	11
كركوك	22.5	33.7	22.2	29.8	61.8	13.5	21.0	3
ديالى	44.1	49.3	16.4	30.6	83.8	18.3	33.7	9
الانبار	26.8	29.5	15.5	16.5	48.2	3.9	11.6	1
بغداد	21.6	35.9	16.7	21.3	34.3	28.2	18.4	2
بابل	38.2	27.0	40.3	24.6	74.4	35.1	35.3	13
كربلاء	41.1	28.1	52.1	13.3	59.0	39.0	34.0	10
واسط	42.6	26.1	32.7	37.9	59.6	34.5	36.3	14
صلاح الدين	38.2	39.9	33.6	21.9	72.3	21.0	33.5	8
النجف	42.2	29.2	38.6	18.7	40.5	33.0	33.5	7
القادسية	47.3	34.1	39.8	39.8	63.5	46.5	44.4	16
المثنى	55.3	35.0	46.3	26.3	63.4	39.1	44.8	17
ذي قار	51.9	33.6	35.8	26.9	74.7	45.2	42.9	15
ميسان	44.4	31.3	51.7	53.2	87.9	44.5	56.6	18
البصرة	40.7	20.0	21.6	27.6	66.4	25.5	29.6	6
إقليم كردستان								
دهوك	44.7	34.5	40.4	40.0	30.2	30.4	34.2	12
السليمانية	18.2	30.3	29.8	29.5	35.6	35.0	24.5	4
أربيل	22.4	31.3	33.7	38.3	32.9	31.1	26.4	5
العراق	34.1	32.6	27.9	27.2	52.8	28.7	28.7	

الباحث بالاعتماد على :
المصدر ١- وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بيانات غير منشورة ٢٠١٠
٢- سيد، محمد حسين البنية المكانية وسياسات التنمية والأعمار ، ص ٢١٢

الميزات المكانية النسبية والإمكانات التنموية في محافظات العراق

دور أي إقليم أو محافظة يعتمد اقتصادياً وجيوستراتيجياً على الإمكانات المتاحة والميزات النسبية في ذلك المكان فضلاً عن موقعه الجغرافي ضمن إقليم البلد وخصوصياته الديمغرافية والسكانية ، مما يتطلب وضع برامج ومناهج إنمائية تؤمن تحقيقها ، ولابد من توضيح أهم الميزات النسبية للموارد التنموية وتوزيعها المكاني في المحافظات وأقاليمها .

أولاً :الميزات النسبية للموارد النفطية في العراق

تحتوي أرض العراق على ٥٣٠ تركيباً جيولوجياً تعطي مؤشرات قوية بوجود كم نفطي كبير حسب الدراسات الجيولوجية لم يحفر من هذه التراكيب سوى (١١٥) حقلاً من بينها (٧١) حقلاً ثبت احتواؤها على احتياطات نفطية كبيرة تتوزع على العديد من الحقول بلغ عدد الحقول النفطية المكتشفة ٠(٧١) حقلاً استغل منها ٢٧ حقلاً من بينها (١٠) حقول كبيرة جداً ، تتركز حقول النفط والغاز المنتجة حالياً في محافظتي البصرة وكركوك تأتي بعدها في الأهمية حقول ميسان وبغداد وذي قار وديالى ونينوى وواسط ودهوك . ويعتقد ان محافظة القادسية لديها احتياطيات نفطية كبيرة غير مكتشفة .[١٤] كما في الشكل (٥) أن أهم الحقول النفطية في العراق هي :

١. حقول النفط الجنوبية :

يتركز الجزء الأعظم من الاحتياط النفطي العراقي في الجنوب بمحافظة البصرة اذ يوجد (١٥) حقلاً منها (١٠) حقول منتجة والخمسة الأخرى مازالت تنتظر التطوير والإنتاج ، يقدر الاحتياط النفطي في محافظة البصرة ٦٥ مليار برميل أي بنسبة ٥٩% من إجمالي احتياطي العراق ، ويشكل الاحتياط النفطي لمحافظات الجنوب البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ٨٠ مليار برميل أي بنسبة ٧١ % من اجمالي الاحتياطي العراق ، أهم حقول نفط الجنوب هي :

- حقول محافظة البصرة الرملية الشمالي ونهر عمر
- وحقل غرب القرنة وحقل الرميلة الجنوبي وحقل الزبير وحقل اللحيس وحقل الطوبة
- حقول محافظة ميسان هي حقل مجنون وابوغرب والبزركان والفكة والحلفاية
- حقل الناصرية في محافظة ذي قار

٢. حقول النفط الشمالية

حقل كركوك خامس اكبر حقل نفطي في العالم يبلغ طولة ٩٦,٥كم وعرضه ٤كم وعمق اباره بين ٤٥٠ -٩٠٠م احتياطي نفطه ١٣ مليار برميل ومعدل إنتاجه اليومي ٣٥ ألف برميل يوميا يوجد في كركوك الآن أكثر من ٣٣٠ بئراً نفطياً منتجة كما يوجد فيها حقل باي حسن وجمبور وخباز .

- أما حقول نينوى فهي حقل عين زالة وبطمة والقيارة وصفية .
- أما حقول إقليم كردستان تم استثمار عدد من حقول النفط في إقليم كردستان وكانت كميات الإنتاج محدودة تصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً وعلى أمل أن تزداد في المستقبل القريب .

٣. حقول النفط الوسطى :

- حقل شرق بغداد امتداداته شمالية في محافظة صلاح الدين وجنوبيه في محافظة واسط يبلغ إنتاجه ٢٠ ألف برميل يومياً .
- وحقل نفطخانة بمحافظة ديالى .
- وحقول الانبار غرب البلاد إذ تجري حالياً عمليات تعاقد على حقول عملاقة في محافظتي واسط وذي قار (حقل الأحدب)و الناصرية . الجدول (٣) يوضح التوزيع الجغرافي لحقول النفط المنتجة في العراق

جدول (٣) توزيع حقول النفط في العراق

المحافظة	الحقل	العدد
البصرة	الرميلة الشمالي والرميلة الجنوبي ، الزبير ، نهر عمر غرب القرنة ، اللحيس ، الطوبة ، الصبة ، الحلفاية .	٩
ميسان	مجنون ، بزركان ،أبو غرب ، الفكة ، العمارة	٥
ذي قار	حقل الناصرية	١
ديالى	نفطخانة	١
بغداد	شرق بغداد	١
واسط	الأحدب	١
كركوك	كركوك ، جمبور ، باي حسن ، خباز	٤
نينوى	عين زالة ، القيارة ، صفية ، بطمة	٤

الباحث بالاعتماد على :

المصدر / ١- خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢١٤ ص ١٥٧

٢- سيد ، محمد حسن ، البنية المكانية وسياسات التنمية والأعمار ،ص١٩٧ .

التوزيع الجغرافي للخامات المعدنية في محافظات العراق

يظهر من خارطة التوزيع المكاني لرواسب الموارد المعدنية في العراق ، وجود محافظات غنية ببعض الرواسب المعدنية من حيث الحجم وكمية الاحتياط ومن حيث تعدد الأنواع بينما نجد محافظات أخرى تفتقر إلى مثل هذه الموارد مما ينعكس على قابليتها لاستقطاب استثمارات تتناسب مع حجم وكمية ونوع الموارد المتاحة فيها وهي :

١- محافظة نينوى تتوفر في هذه المحافظة رواسب حجر الكلس والحصو والرمل والكبريت والجبس واطيان السمنت اذ تحتوي أرض المحافظة على ٩٥% من احتياطي الكبريت في العراق .
٢- محافظة دهوك تتوفر فيها خامات الرصاص والخارصين
٣- محافظة اربيل من المحافظات الغنية بالخامات الفلزية إذ تتوفر فيها خامات النحاس ، الكروم والنيكل والمنغنيز والحديد والخارصين والرصاص بالإضافة الى الرمل واطيان التبتونايت والكبريت .
٤- محافظة السليمانية تتوفر فيها خامات معدنية فلزية كالنحاس والرصاص والنيكل والحديد والجبس وحجر الكلس والحصو والرمل واطيان السمنت وبنسبة كبيرة من الدولومايت تصل إلى ٥٧% من احتياطي هذا المعدن .
٥- محافظة كركوك تحتوي ارض هذه المحافظة على ترسبات من أطيان الطابوق والحصى والرمل وترسبات لأطيان التبتونايت والكبريت
٦- محافظة ديالى تحتوي أرضها على أطيان صالحة لصناعة الطابوق مع ترسبات من الجص والرمال وترسبات التبتونايت .

٧- محافظة صلاح الدين تتوفر فيها ترسبات الجص بنسبة ٤٨% من احتياطي هذا الخام و ٢٠% من احتياطي الجبس و ٦% من احتياطي الكبريت ، إضافة وجود الدولومايت .
٨- محافظة الانبار اغنى محافظات العراق من حيث عدد وانواع الثروات المعدنية فيها وهي خامات حجر الكلس والدولومايت والفوسفات والحصو والرمل ورواسب الجبس والكاؤولين ورمل الزجاج واطيان السمنت والحديد بالإضافة الى وجود الغاز الطبيعي .
٩- محافظة كربلاء تحتوي ارضها على ٤٢% من الترسبات الرملية إضافة إلى ترسبات حجر الكلس واطيان السمنت والطابوق .
١٠-محافظة النجف تشترك مع محافظة كربلاء في احتوائها على اكبر موقع لترسبات الرمل في العراق وترسبات حجر الكلس بنسبة تصل الى ١٧% من احتياطي هذا الخام في العراق بالإضافة إلى وجود الدولومايت .
١١- محافظة المثنى يوجد فيها ٥٧% من احتياطي الدولومايت و ١٩% من احتياطي حجر الكلس بالإضافة إلى وجود أملاح معدنية عديدة .
١٢ – أما بقية المحافظات وخاصة محافظة واسط ، القادسية ، ميسان ، ذي قار والبصرة فتحتوي أراضيها على خامات الرمل والأطيان اذ تعتبرا محافظتي بغداد وبابل أفقر المحافظات من حيث توفر رواسب الموارد المعدنية باستثناء ترسبات الأطيان الصالحة لصناعة الطابوق . جدول (٤)

جدول (٤) التوزيع الجغرافي للموارد المعدنية في محافظات العراق

المحافظــة	خامات الموارد المتوفرة
نينوى	حجر الكلس ، الكبريت ، الجبس ، الحصو ، الرمل ، اطيان السمنت
دهوك	رصاص ، خارصين ، ياريوم
اربيل	نحاس ، كروم ، نيكل ، منغنيز، حديد، خارصين ، حجر الكلس ، جبس .
السليمانية	خارصين، رصاص، حديد، حجر الكلس، الكبريت، الجبس، الحصو، الرمل .
كركوك	حصو الرمل، اطيان الطابوق، ترسبات الجص، الرمل، ترسبات التبتونايت
ديالى	اطيان لصناعة الطابوق ، ترسبات الجص، الرمل، ترسبات التبتونايت.
صلاح الدين	حصو، رمل ، كبريت ، جبس
الانبار	الفوسفات ، الدولومايت ، حجر الكلس ، الجبس، الحصو ، الرمل ، رمل الزجاج ، اطيان السمنت ، الحديد، الكاؤولين .
كربلاء	اطيان السمنت ، حجر الكلس ، جبس، حصو ، رمل .
النجف	الرمال ، حجر الكلس ، الدولومايت
المثنى	اطيان الطابوق ، اطيان السمنت ، حجر الكلس ، الممالح ، حصو ، رمل
واســط ،القادســية ،بابل ميسان ، ذي قار	اطيان صالحة لصناعة الاسمنت والطابوق

المصدر / الباحث بالاعتماد على ١- وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الإقليمي ، ص٢٣

٢- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ،ص ١٥٩

مؤشرات الميزة النسبية للتوطن الصناعي

اكثر المؤشرات شيوعاً في التحليل المكاني وتقدير التخصص النسبي للإقليم في أية صناعة معينة هو معامل الموقع ، يمثل هذا المعيار مقدار الحصة النسبية للإقليم لأي منطقة ولنشاط صناعي معين الى الحصة النسبية لنفس النشاط لمنطقة معيارية أخرى تستخدم لغرض المقارنة كالمستوى الوطني ، وهذه الطريقة تسمح باستخدام عدة متغيرات لقياس معامل الموقع كعدد العمال والقيمة المضافة وقيمة

الإنتاج ، إن المتغير التقليدي المستخدم هو عدد العمال وذلك لسهولة الحصول على البيانات ولعدم تأثير هذا المتغير بتذبذب الاسعار ، ويمكن القول ان معيار معامل الموقع عبارة عن تغيير نسبي لمستوى تخصص منطقة ما والطريقة المتبعة في تقدير معامل الموقع يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية .[١٥]

حيث ان Lq= معامل الموقع
xr= عدد العمال في الصناعة x عدد العمال في الإقليم أو المحافظة
xn= عدد العمال في الصناعة x عدد العمال في القطر
Qvr= مجموع عدد العمال في الإقليم (المحافظة)
Qvn= مجموع عدد العمال في القطر

باستخدام هذه المعادلة تتولد لدينا نسبة فاذا كانت اكثر من (١) فهذا يعني ان الاقليم اكثر تخصص في هذه الصناعة ويعبر عن امكانية تصدير السلع لهذه الصناعة ،و يمكن اعتبار الصناعة لها قابلية توطن عالية في الإقليم ويمكن الاستعانة بها كمؤشر لتوجيه الاستثمارات مكانياً نحو المناطق ذات معامل الموقع العالي اما اذا كانت النسبة اقل من (١) .[١٦]

فهذا يعني ان الصناعة لاتمتلك امكانيات التوطن بالإقليم وبالتالي لاتشجع في تخصيص الاستثمارات في هذه الصناعة ، وتظهر من مؤشرات تحليل الميزة النسبية ان محافظات نينوى وبغداد وكربلاء استقطبت العديد من المشاريع الصناعية وفي كافة الأنشطة الصناعية وهذا يعكس ظاهرة التركيز الصناعي في هذه المحافظات .

أما محافظات ديالى وبابل والقادسية والنجف فقد اجتذبت مشاريع بأغلبية الفروع الصناعية باستثناء الصناعات الاستخراجية .

اما محافظات صلاح الدين وواسط والمثنى وذي قار والبصرة فقد اجتذبت ستة فروع صناعية .

اما محافظة الانبار فقد استقطب لخمسة فروع صناعية تركزت فيها الصناعات الإنشائية وبمعامل موقع ٤،٢٥ . اما الصناعات النسيجية والغذائية والورق والإنشائية والمعدنية فقد توزعت في كافة المحافظات ، ولكن بنسب مختلفة في حين تركزت الصناعات الاستخراجية في محافظات نينوى وصلاح الدين وبغداد وكربلاء والمثنى إذ سجلت محافظة المثنى أعلى معامل لهذه الصناعات بلغ ٦،٣٢ اما الصناعات التحويلية الأخرى تركزت في أغلبية المحافظات ، اذ سجلت محافظة ذي قار اعلى معامل موقع بلغ ١٥،٥ .

اما الصناعات الكيمياوية فقد تركزت في أغلب المحافظات عدا محافظات الانبار والمثنى و ذي قار وميسان اذ احتلت محافظتا صلاح الدين والبصرة أعلى معامل موقع بلغت ٣،٨٩ و ٣،٤٥ على التوالي ، أما صناعات تصفية النفط فقد تركزت في نينوى وصلاح الدين وديالى وبغداد والبصرة.

مؤشرات الميزة النسبية للتنمية الزراعية في المحافظات :

بلغت نسبة سكان الريف في العراق عام ٢٠٠٧ ٣٣،٤ % من مجموع إجمالي سكان العراق اذ انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي إلى ما معدله ٧% عام ٢٠٠٧ ، و بلغت مساحة الأرض المزروعة ٢٠% من مساحة العراق الزراعية البالغة ٤٨ مليون دونم ولايزال ثلث سكان العراق يعمل في القطاع الزراعي ويعتمد علية .

فقد بلغت المساحة المزروعة بالحبوب ١٣،٨ مليون دونم أي ما يعادل ٨٦% من الأراضي المزروعة البالغة ١٦ مليون دونم ، كما بلغت نسبة المساحة المزروعة بالخضروات ٤،٧ % وبالبساتين بانواعها ١،٢% والنخيل ٣،٦ %اذ بلغت إنتاجية الدونم للمحاصيل الزراعية الرئيسة لعام ٢٠٠٧ فكانت محافظتا القادسية والنجف الأعلى مقارنة بباقي محافظات العراق في انتاجية حبوب الحنطة االذي بلغت ٦٦٦ و٦٦٤،٦كغم / دونم الواحد على التوالي وكانت محافظة القادسية وواسط اعلى معدل لإنتاجية الدونم الواحد من الشعير ٤٢٨،٧ و ٣٠٣،٧كغم / الدونم على التوالي في حين كانت

محافظتنا صلاح الدين وواسط الأعلى في إنتاجية النخلة اذ بلغت ٧٤،٥ و ٧٣،٩كغم / نخلة الشكل (٦، ٧، ٨) . ويلاحظ أن الميزة المكانية للإنتاج الزراعي في محافظة القادسية هي زراعية من حيث المساحة الصالحة للزراعة البالغة ١،٤٢٠،٠٠٠ دونم أي بنسبة ٤٣،٤ % من المساحة الكلية للمحافظة البالغة ٣،٢٦٨،٠٠٠ دونم في حين بلغت المساحة المستغلة للزراعة ١٠٠٧٦٥٠ دونم أي بنسبة ٣٠،٨٣% من المساحة الصالحة للزراعة .

كمابلغت مساحة البساتين والغابات ٤٤١٣٨ دونم أي بنسبة ٤،٣% من المساحة الكلية منها ٦٠٠٠ دونم غابات بنسبة ٠،١ % و ٢٧٠٥٥ بساتين النخيل وبلغ إنتاج النخلة مابين ٧٥-٩٠كغم للنخلة ألزهدي و ٧٠كغم / نخلة لبقية انواع النخيل . (١٧)

اذ تقدر أعداد النخيل في المحافظة ٨١٥٦٩٥ نخلة وفاكهة و ٤٠٥٤٠٠٠ أشجار وغابات إذ تبلغ مساحة الغابات ١٩١٩٠ دونم . ويوجد بالمحافظة ، ١٩٥ حقل للدواجن و٤٧ منحل و ٣١ حوض اسماك بلغ عدد العاملين في الزراعة بالنسبة لسكان الريف ١٤،٣% من إجمالي القوة العاملة بالمحافظة .

كما توجد بالمحافظة ثروة حيوانية بلغت ١،٠٩٢،٩٠٠ رأس غنم و ١٣٥١٥ راس ماعز و ١٣٣٩١ جاموس و ٢٤٤٣٠ رأس بقر و ٤٠٧١ رأس ابل .

الميزة المكانية النسبية للسياحة :

تتوفر في العراق إمكانات سياحية كبيرة ومتنوعة طبيعية وبيئية وتراثية وآثارية ودينية ، ففي المناطق الشمالية حيث الجبال والسهول والوديان واعتدال المناخ صيفاً وسقوط الثلوج في الشتاء عوامل تزيد من جاذبيتها السياحية أما المنطقتين الوسطى والجنوبية تتميز بأراضيها السهلية التي يمر فيها نهري دجلة والفرات مع كثافة البساتين على جانبي النهرين مما يجعلها مناطق جذب للترويح فضلاً عن وجود المنخفضات التي أدت الى تكوين بحيرات سياحية مثل بحيرة الحبانية والرزازة وساوة وبحيرتي سد الموصل وسد حديثة والثرثار ومنخفضات الاهوار الطبيعية ، فضلاً عن وجود المواقع والمدن الأثرية اذ يوجد في العراق (١٠) آلاف موقع اثري ، كما يتميز العراق بإمكانات كبيرة في مجال السياحة الدينية اذ تطالعنا في أكثر محافظات العراق المراقد الدينية المقدسة والمساجد والمآذن والقباب الذهبية تزينها زخارف بالأجر الاعتيادي والمزجج والمطلي بصفائح الذهب يحكي معظمها قصصاً موغلة في القدم لأنبياء وأئمة وعلماء دين ، كما توجد العديد من الأديرة والكنائس القديمة ويملك العراق العديد من المرافق السياحية من فنادق وشقق فندقية فعلى سبيل المثال توجد في محافظة القادسية اكثر من ٣٢٠ موقع اثري اهمها ، نفر، ايسن ، بسمايا ، ابو الصلابيخ ، الزبلية ، ونه وسادووم ، الدريهمية وغير ذلك الكثير كما توجد فيها المراقد الدينية مثل مرقد الحمزة الشرقي ومرقد النبي أيوب ومرقد سيد محمد ومرقد ابوالفضل ابن الامام موسى الكاظم (ع) ،كما يوجد في المحافظة هور يدعى هور الدلمج الذي يقع على النهر الثالث وبمسافة ١٥كم من آثار نفر باتجاه الشرق وصولاً الى النهر الثالث وعبوره ويخرج ذراع من النهر الثالث ليغذي الهور ، تبلغ مساحة الهور ٤٠٠٠ دونم تكثر فيه الثروة السمكية والحيوانات المائية ونبات القصب والبردي والعديد من أنواع وأصناف الطيور والحذاق الوز الصيني ، الخضيري ، مالك الحزين ، الكركري ، دجاج الماء) ومن الأسماك (الكارب ، الكطان ، الشبوط ، البني) اما الاحياء المائية فهي (الشمبلان ، الطحالب الخضراء ، والطحالب الخضراء المزرقة) أما الأحياء البرية (ابن آوى ، الذئاب ، ثعالب الماء ، الوشق ، الخنازير ، الأرانب البرية ، السحالي والأفاعي)

الميزة المكانية النسبية للموارد المائية :

ترتبط الموارد المائية في العراق بدرجة كبيرة بكمية الأمطار والثلوج التي تتساقط على أحواض نهري دجلة والفرات وروافدها، كذلك بسياسة تشغيل السدود والخزانات في تركيا وسوريا وإيران ، إذ

لاتوجد اتفاقية دولية لقسمة المياه بين العراق وهذه الدول .مما يجعل كمية التصريف المائي الواردة للعراق متذبذب من سنة إلى أخرى .

اذ تبلغ واردات نهر الفرات ١٢٠٠م٣ / ثا وتصل أحيانا إلى أكثر من ذلك خصوصاً في شهر مايس بينما تصل في دجلة الى ٨٠٠٠م٣ / ثا ، حيث تسعى كل من تركيا وسوريا إلى استزراع اكثر من ٢،٤ مليون هكتار ، تروى من حوض الفرات وحوالي مليون هكتار تروى من نهر دجلة وسيترتب على ذلك حصول عجز في ايرادات نهري دجلة والفرات يزيد عن ٤٣% في العام ٢٠١٥ ، على سبيل المثال تكون الميزة النسبية للموارد المائية في محافظة القادسية يتألف على نوعين من شبكات الري :

١- شبكة الري والبزل السيحية وتتمثل في شط الدغارة وشط الشامية .

٢- نظام الري بالضخ ويشمل شط الديوانية وشط الفرات .

بلغت المساحة المروية سيحاً ٢٦٨٣٧٢ دونم والمساحة المروية بالضخ ١٣٥٣٦٣٨ دونم

جـدول (٥) مصادر الإرواء في محافظة القادسيـــة

اسـم مصـدر الإرواء	المساحة الواقعة عليه	الطول/كم	التصريف م^3 /ثا	الملاحظات
شط الشامية	٣٨٤٠٠٠	٨٠	١٤٠	
شط الديوانية	٤١٠٠٠٠	١٢٠	٦٠	
شط الدغارة	٣٢٣٧٠٠	٦٥	٤٥	
نهر الفرات	٢٢٠٠٠٠	٧٠	٣٥٠	أعلى تصريف له ٧٥٠ م^3 / ثا
شط البسر وكية	١٥٠٠٠٠	٩٨ منها ٥٥كم في الديوانية	٣٧	مشترك بين الديوانية والكوت
شط مديليل	١٤٠٠٠	٤٢	٣	
شط ضحية	٣٥٠٠٠	٣٥	٧	
شط مزريجة	٤١٠٠	٥٢	٨	مشترك بين الديوانية الكوت والناصرية
شط القلعة	٤٠٠٠٠	٥	٨	مشترك بين الديوانية والناصرية

المصدر / الباحث بالاعتماد على

محافظة القادسية ، استراتيجة تنمية محافظة القادسية ٢٠٠٧-٢٠١٢ ، ص٦٥ .

تقسم أراضي المحافظة حسب المشاريع الزراعية الاروائية إلى :

١- مشروع حرية- دغارة ٧٥٠٠٠٠ دونم مصدر الإرواء شط الدغارة

٢- مشروع شافعية – ديوانية ٥٠٠٠٠٠ دونم مصدر الإرواء شط الديوانية

٣- جزء من مشروع كفل – شنافية (غير منفذ) ١٥٠٠٠٠ دونم مصدر الإرواء شط الشامية

٤- مشروع شنافية – ناصرية (غير منفذ) ٢٠٠٠٠٠ دونم مصدر الإرواء نهر الفرات ضمن محافظة القادسية

كما توجد في المحافظة شبكة مبازل رئيسية بطول ٢٤٤كم ومبازل فرعية بطول ٨١٦كم ومبازل ثانوية بطول ١٦٦٣كم

التوزيع المكاني والميزة النسبية لشبكة الطرق في العراق :

يمتلك العراق شبكة واسعة من الطرق العامة السريعة تقارب أطوالها ٤٢٠٠٠كم ، وقد أنشأت معظم هذه الشبكة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، معظم هذه الطرق تمتد طولياً مع نهري دجلة والفرات باستثناء طرق المناطق الشمالية ، مازاد من حجم المرور النافذ إلى المدن مسبباً العديد من المشكلات في المدن التي يخترقها ، فضلاً عن ذلك انه يعطي مؤشراً إلى الحاجة المستقبلية لإنشاء طرق شعاعية رابطة تتقاطع مع الطرق الطولية . فعلى سبيل المثال تمتاز محافظة القادسية بموقعها الجغرافي في وسط منطقة الفرات الأوسط فهي حلقة وصل بين المحافظات الجنوبية والعاصمة بغداد بلغت أطوال الطرق في عموم المحافظة ٩٠٠كم بأنواعها المختلفة بلغت أطوال الطرق المقترحة عام ٢٠١٠ (٢٢٠)كم وتجري حالياً الصيانة الشاملة للطرق مايعادل ٦٠كم سنوياً كما وضعت المحافظة خطة من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠١٢ لتبليط ١٢٠كم من الطرق الريفية أي ٣٠كم سنوياً تنفذ من قبل مجلس أعمار المحافظة .

الأهداف لسياسات التنمية والأعمار في المحافظات :

تتنوع الظروف الطبيعية والترب الصالحة للزراعة والصناعات الإنشائية ووجود نهري دجلة والفرات وروافدهما ، إضافة إلى ثروات العراق الكاربوهيدراتية ووجود وانتشار البنى الارتكازية وأقطاب تنمية رئيسية وثانويةهذه توفر الأساس الملائم للانطلاق لتصحيح البنية المكانية للتنمية باتجاه توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات بشكل أكثر توازناً وتكاملاً بما يتناسب مع خصائص كل محافظة أو جزء منها يرافق ذلك تقليل الفوارق التنموية بين المحافظات وبين الحضر والريف .

ومن اجل تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن أن نستخلصها لتحقيق التنمية المكانية في محافظات العراق هي :

١- الحد من ظاهرة ثنائية التنمية المكانية على مستوى العراق وعلى مستوى المحافظة الواحدة والمتمثلة بوجود مناطق متطورة وخاصة في المدن الكبرى للمحافظات ومناطق اقل تطوراً خاصة في الاقضية والنواحي والمناطق الريفية .
٢- حفز النمو في الريف وتقليل الفوارق التنموية بينه وبين المناطق الحضرية من خلال سياسات التنمية الزراعية والريفية .
٣- حفز نمو المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والحد من ظاهرة المدينة المهيمنة على مستوى العراق وضمن المحافظة الواحدة .
٤- العمل على الحد من الزحف العمراني العشوائي غير المخطط على الأراضي الزراعية ، والأراضي المستصلحة ومنع التجاوز على استعمالات الأرض المختلفة ضمن التصاميم الأساسية للمدن .
٥- مكافحة مشكلة التصحر(مرض الأرض)الذي يفتك سنوياً بآلاف الدونمات الزراعية .
٦- ضرورة وضع مخططات أساسية لاستعمالات الأرض في المستوطنات الريفية للمحافظة على الأرض الزراعية .
٧- استغلال إمكانات المناطق ذات الخصوصية كالمناطق الجبلية والاهوار والبحيرات والصحراء الغربية بتكثيف استخدامها وفق خصوصياتها الطبيعية وميزاتها النسبية .
٨- تطوير شبكة الطرق في العراق بإنشاء طرق عرضية للربط الشعاعي (شرق- غرب) بين المدن خاصة المتوسطة والصغيرة وكذلك ربط المحافظات بطرق السكك الحديد .
٩- العمل على إعداد ستراتيجيات تنموية بعيدة المدى ، مع الحد من الفقر والمناطق العشوائية الواقعة في حافات المدن مع تحسين اقتصاديات المناطق الريفية ونوعية الحياة الريفية والحضرية .

١٠-ضعف استغلال الإمكانات السياحية المنتشرة على عموم المحافظات والاقتصار حالياً على السياحة الدينية وإهمال السياحة التاريخية والآثارية والسياحة الطبيعية والترويحية رغم توفر الإمكانات الكبيرة المتاحة في هذا المجال .

نحو رؤية مقترحة لسياسات التنمية والأعمار :

١. تبني سياسة استثمارية للتنمية والأعمار تؤمن توزيع :

- الخدمات والبنى الارتكازية الأساسية بما يتناسب والحجوم السكانية للمحافظات ودرجة حرمانها في الفترات السابقة .
- الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الزراعية والصناعية إضافة إلى تنشيط السياحة وفق الإمكانات والميزة النسبية للمحافظات وضمان مبدأ الكفاءة الاقتصادية في هذا الجانب .
- تنمية بعض المناطق ذات المشاكل والتي تعاني من ضعف الإمكانات التنموية باستخدام استثمار مبدأ الأنشطة المحايدة موقعياً .

١- إنشاء مناطق صناعية متكاملة صديقة للبيئة مخطط لها وفق احدث الأسس والمعايير التخطيطية خارج المدن في كل محافظة مع تأمين لها البنى التحتية كافة لتكون جاهزة للمستثمرين في القطاع الخاص والمحلي والأجنبي .

٢- حفز ودعم الاستثمارات الخاصة والمحلية والأجنبية في المناطق الأقل تطوراً من خلال الإعفاءات الضريبية والكمركية مع وضع تسهيلات انتمائية وتسهيلات الحصول على الأراضي للإغراض الاستثمارية وبشروط عقلانية مسيرة .

٣- وضع خطط تنموية للريف وفق أسس علمية تخطيطية تهدف إلى ترشيح قرى أساسية بحجوم سكانية مناسبة لتأمين برامج الخدمات والبنى الارتكازية لسكان الريف .

٤- إعداد خطط للمحافظات لتنظيم استعمالات الأرض الإقليمية وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار على المستويين المحلي والإقليمي لتشجيع التنمية في مراكز وأقطاب تنموية محققة بين الأقاليم والمحافظات .

٥- إعداد مخططات أساسية لمدن المحافظات لتنظيم استعمالات الأرض لتوفير بيئة ملائمة لمتطلبات التحضر السريع مع الأخذ بنظر الاعتبار البعد الإقليمي .

٦- خلق محاور تنموية تخدم أكثر من إقليم أو مدينة .

٧- تشجيع البحث العلمي لجميع المحافظات من خلال التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي لابتكار أساليب ومنتجات جديدة على أسس علمية اقتصادية .

٨- تعزيز مؤسسات التخطيط والمراقبة لتقييم وتنفيذ أهداف ومشاريع الخطط الوطنية الخمسية وتدريب الكوادر التخطيطية المحلية للمساهمة في Gls ١٠-تعزيز قاعدة بيانات جغرافية إقليمية تحقيق تطور مستقبلي في طرائق ومنهجيات إعداد الخطط التنموية المستقبلية .

الهوامش والمصادر

1- Kozlowsk,Jand Hill ,G. Towards planning for sustainable development – A guide for the ultimate environmental threshold met hod , Sydney , 1998,p.6 .

٢-غنيم ، أ.د. محمد عثمان وابوزنط ، د. ماجد ، التنمية المستديمة ، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ط١ ، عمان ، ص ٢٥ .

٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، ٢٠١١ ص٤ .

٤- سيد، محمد حسن ، البنية المكانية وسياسات التنمية والأعمار ، أطروحة دكتوراه غير منشورة معهد التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص .٢٩

٥- الياسري، د. حميد ياسر ، مؤشرات الفقر في الوطن العربي ، دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية المجلد(١) العدد(٤) السنة ٢٠٠٨، ص.٢٥٩
٦- دي كاسترو ، جوزويه ، جغرافية الجوع ، ترجمة الرشيدي ، زكي ، الألف كتاب ، (٣٣٦) . دار الهلال ، القاهرة ، بلا تاريخ ، ص .٥
٧- فرانسيس مورلاييه ، وجوزيفسكولينز ، صناعة الجوع خرافة القدرة ، ترجمة أحمد حسان ، عالم المعرفة العدد (٦٤) ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٧ .
٨- الحسيني ، أ.د. احمد خليل ، الفقر والدولة ، جامعة بابل كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١٠، ص ٢٣٢ .
9- Gisele,k,Hanbook on poverty statistics concepts, Method and policy use special project on poverty statistics division , 2005 , p5 .
10- Tatyana ,p.S and Katherine , A, sherma , Beyond Economic Growth the world Bank , U.S.A. 2000, P.30
١١- موقع على شبكة الانترنت HTTP:// ezdai.net
١٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ٢٠٠٨، بغداد ٢٠٠٩ .
١٣- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ ، كانون الاول ٢٠٠٩ ، بغداد ، ص ١٦٣
١٤- محافظة القادسية ، تحديث التصميم الأساسي لمدينة الديوانية وبناء قاعدة البيانات الجغرافية gis ، دار الهندسة شاعر ومشاركوه ، شباط ، ٢٠١٠ ، ص٩-٢ .
15- Decken,Peter, and llooyed peter , Location in space , Theoretical perspective in Economic geography , third edi, U.S.A. – 1990 , P.257
١٦- سيد محمد محسن ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .
١٧- محافظة القادسية ، ستراتيجية تنمية محافظة الديوانية ، ٢٠٠٧-٢٠١٢ ، ص ٦٢-٦٣ .

مجلة القادسية للعلوم الانسانية
مجلة علمية فصلية مُحكّمة
تصدر أربع مرات في السنة
تعنى بنشر البحوث الانسانية كافة